الأمم المتحدة
A/RES/67/220

Distr.: General
26 March 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/440/Add.1*)]

٦٧/٢٢٠ - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠[٤]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٤) القرار ٦٥/١.

12-49178

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلقين بأهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وإذ تعيد تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع اسمها من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] وتقرير الأمين العام عن كفالة التنفيذ الفعلي لمهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعاليته، وكذلك فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا[٦]؛

٢ - **تعيد تأكيد** التزام المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٣] بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، وتعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا[٢] على نحو فعال وإدماج مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول وهو تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع الأسماء من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - **تعرب عن بالغ القلق** للتحديات الكبيرة التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا، بعد مرور عقد من الزمن على ما شهدته من نمو اقتصادي مطرد كان موضع ترحيب، في المحافظة على نموها الاقتصادي ولتوقع أن تنمو اقتصاداتها بمتوسط قدره ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، أي أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة في السنة المنشودة في برنامج عمل اسطنبول؛

---

(٥) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

(٦) A/67/262.

٤ - **تعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٥ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية، وتهيب بأقل البلدان نموا أن تفي بالتزاماتها، بدعم من شركائها في التنمية، وأن تواصل تنفيذها لبرنامج عمل اسطنبول، بوسائل منها مراعاة أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والفنية للأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وتنفيذه على نحو فعال؛

٦ - **ترحب أيضا** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية وتؤكد أهمية ذلك، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا مراعاة برنامج عمل اسطنبول في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أكبر ذي أهداف محددة يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٧ - **تدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بوسائل منها تقديم مساعدة فنية وتقنية أفضل في الوقت المناسب لأقل البلدان نموا، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء وفقا لولاية كل منها، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٨ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعين بعد جهات تنسيق أو وحدات تنظيمية محددة في هياكل أماناتها إلى أن تفعل ذلك، بهدف كفالة الاستمرار في تنسيق تنفيذ برامج العمل ورصدها على صعيد الوكالات؛

٩ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٠ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١١ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ على نحو كامل وفعال، بطريقة منسقة متسقة عاجلة، الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة؛ وحشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على المستويات كافة؛

١٢ - **تعرب عن القلق** لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١١ وتلاحظ في الوقت نفسه أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه تم إحراز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

١٣ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتحسين نوعيتها، وتؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والاتساق والتوافق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛

١٤ - **تشير** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول أن تستعرض البلدان المانحة التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥ وأن تنظر في مواصلة زيادة ما توفره من موارد لأقل البلدان نموا؛

١٥ - **تشير أيضا** إلى القرار الوارد في برنامج عمل اسطنبول اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيع نطاقها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لصالح أقل البلدان نموا، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا يركز على السياسات والأطر التنظيمية الوطنية لحفز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا ويبين خيارات وطرائق لنظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا لكي تنظر فيه في دورتها التاسعة والستين؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي رصد حالة ديون أقل البلدان نموا بيقظة وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون ضمن الأطر القائمة، لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

١٧ - **تكرر الدعوة** إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتؤكد ضرورة ضمان تنفيذ الالتزامات القائمة تجاه أقل البلدان نموا وتفعيلها في الوقت المناسب على نحو فعال وبشكل دائم، مثل الالتزامات المتعلقة بإتاحة وصول بضائعها إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص؛

١٨ - **تلاحظ** اعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ المبادئ التوجيهية للمنظمة المتعلقة بانضمام أقل البلدان نموا؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة إيلاء اهتمام خاص لقضايا أقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٢٠ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول؛

٢١ - **تكرر أيضا طلبها** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك لأوجه القصور والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣، بغرض إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، بالاستفادة من المبادرات الدولية القائمة؛

٢٢ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول؛

٢٣ - **تشير** إلى أن الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا أمر بالغ الأهمية لكفالة انتقالها على نحو يسير إلى التنمية المستدامة دون تعريض خططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية لأية عراقيل مفاجئة؛

٢٤ - **تشجع بشدة** على إيلاء الاعتبار الواجب في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها الاحتياجات والأولويات الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة تعزيز عملية تنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ورصده ومتابعته، بهدف ضمان فعالية آليات التنفيذ والمتابعة وكفاءتها على الصعد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٢٦ - **تلاحظ** العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتدعو الأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لضمان ما يلزم من تنسيق ورصد تنفيذ برامج العمل على نطاق المنظومة، وتدعو أيضا الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبند دائم في جدول أعمال المجلس؛

٢٧ - **تقر** بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه بالإضافة إلى الولاية الأصلية للمكتب، زاد الطلب على ما يقدمه من دعم فني وتقني لأقل البلدان نموا؛

٢٨ - **تؤكد** ضرورة توفير ما يكفي من الموارد لمكتب الممثل السامي للاضطلاع بولايته المتمثلة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول ورصده وتنفيذه على نحو فعال؛

٢٩ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على المساهمة في الوقت المناسب في

الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المحافل الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢